(13126)خ-28/(04/24)03/10-01ج

كلمة

سعادة السفير محمد آيت وعلي

المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

للاجتماع الوزاري للدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي

مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان

الدوحة - دولة قطر:

الثلاثاء 30 ابريل/ نيسان 2024

كلمة المملكة المغربية

الدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع بلدان آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان

الدوحة، دولة قطر 30 أبريل 2024

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمان بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، وزير خارجية دولة قطر،

معالي وزير التجارة والصناعة بدولة قطر،

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

بداية، أورد أن أتقدم بخالص الشكر إلى دولة قطر الشقيقة، على احتضانها منتدى الإقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان في دورته الثالثة، وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال. كما أعرب للسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن التقدير والشكر موصول، أيضا، لطاقم الأمانة العامة وموظفيها عن جهودهم المثمرة من أجل إنجاح هذا المنتدى.

أصحاب السعادة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءنا هذا ليُعد حلقة إضافية للتعاون العربي مع بلدان آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان القائم على الروابط التاريخية وأواصر التعاون البناء والإرادة المشتركة وأسس الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام باحترام سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها لبناء مُستقبل واعد على كافة الأصعدة يستجيب لتطلعات شعوبنا وأمالها في التنمية والنماء والإزدهار والاستقرار.

إننا نجتمع اليوم، والعالم يعيش تحت وقع تحولات عالمية سريعة وتحديات جمة ألقت بظلالها على منطقتنا العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان ما يستدعي منا التفكير في جعل هذا المنتدى ليس فقط لقاءا مُناسباتيا بل فرصة لتبادل وجهات النظر في القضايا ذات الاهتمام المتزايد والمشترك وإعطاء دفعة لمزيد من التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية. ولن يتأتى ذلك إلا بوضع خارطة طريق قابلة للتنفيذ عبر الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية الهائلة وتعبئة الرأسمال البشري التي يتوفر عليهما كلا الجانبين.

وفي هذا الصدد، تسعى المملكة المغربية إلى إعطاء زخم أكبر للتعاون مع هذه الدول من خلال رفع مستوى التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار وانخراط القطاع الخاص في خلق فرص التعاون والمشاركة ومشاركته في مختلف التظاهرات الاقتصادية وتبادل التجارب والخبرات في العديد من القطاع، وكذا الاستفادة من التجارب الناجحة التي راكمها المغرب في العديد من المجالات خاصة في الطاقات المتجددة والزراعة والاقتصاد الأخضر.

وما السعي لتطوير هذا التعاون إلا ترسيخا للتطور الملحوظ والتفاعل الإيجابي الذي شهدته علاقات المملكة المغربية ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان على مدار العقود الماضية.

أصحاب السعادة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يعقد هذا المنتدى، اليوم، والأحداث الأليمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني بسبب العدوان الإسرائيلي السافر على قطاع غزة لتُؤكد أن حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية وفي إطار حل الدولتين سيبقى هو مفتاح السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وأنه بدون إيجاد حل عادل لهذه القضية ستبقى المنطقة مهددة بعدم الاستقرار وحدوث المزيد من الأحداث المشابهة.

بالنسبة للمملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لجنة القدس، لطالما أكدت على ضرورة الخروج من منطق الصراع إلى منطق السلام الذي يمر عبر حل عادل للقضية الفلسطينية التي عمرت طويلا.

أما فيما يخص الوضع في غزة، تؤكد المملكة المغربية رفضها المطلق لسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل بتجويع الشعب الفلسطيني وفرض حصار عليه، كما تؤكد، مجددا، إدانتها القوية لاستهداف المدنيين في غزة وضرورة وقف الحرب على الأشقاء الفلسطينيين والسماح بمرور المساعدات الإنسانية بكميات كافية وبانسيابية إلى جميع أنحاء غزة.

إن ما تعرفه الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس من عنف المستوطنين المتطرفين ضد الشعب الفلسطيني يُساءل ضمير المجتمع الدولي حول أهمية توفير الحماية للشعب الفلسطيني.

تعتبر القدس جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، في أكثر من مُناسبة، على أهمية الحفاظ على وضعها القانوني والتاريخي والرفض المطلق للإجراءات الأحادية الجانب تقوض وضعها كمدينة محتلة.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

في ختام هذا المنتدي، وبعد انعقاد دورتين له، فإننا مدعوون للمضي قدما من أجل إنجاز الخطوات العملية لتطوير وتعزيز أنماط هذا التعاون عبر برامج ومبادرات ومشاريع ذات المنفعة المشتركة للجانبين. وفي هذا السياق، تظل المملكة المغربية مستعدة للمساهمة والانخراط بفعالية في هذه الدينامية من أجل بناء مستقبل أفضل يعزز السلام والاستقرار في بلداننا جميعا.